

الشمول المالي: شرط لتعزيز الاستقرار المالي في الجزائر

Financial Inclusion: A Prerequisite for Strengthening Financial Stability in Algeria

نبيل بن عامر¹

جامعة سطيف 1-الجزائر-

nabil.benameur@univ-setif.dz

تاریخ النشر: 30/06/2024

تاریخ القبول: 28/05/2024

تاریخ الاستلام: 03/05/2024

الملخص:

يقصد بالاستقرار المالي، الحفاظ على الأداء السلس للنظام المالي والحفاظ على قدرة النظام على تسهيل ودعم الأداء الفعال لل الاقتصاد، وهذا ما يتطلب بعض العوامل التي تساهم في تعزيز الاستقرار المالي، وهذا ما يجعل الاستقرار المالي متسبقاً مع مجموعات مختلفة من ظروف الأجزاء المكونة له، مثل سلامة المؤسسات المالية، وظروف الأسواق المالية، وفعالية المكونات المختلفة للبنية التحتية المالية. في الجزائر يوصي النظام المالي حسب تقارير FSAP الصادر بتاريخ 12 ابريل 2024 على أنه يتسم بدرجة من الاستقرار، ومع ذلك، فإن الحفاظ على زخم التعافي يتطلب معالجة التضخم المرتفع وتنفيذ إصلاحات هيكلية لتعزيز الشمول المالي والنمو المستدام وتنويع الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المالي، النظام المالي والمصرفي، الشمول المالي.

تصنيف JEL: E44, O54, G28

Abstract :

Financial stability refers to the smooth functioning of the financial system and its ability to facilitate and support effective economic performance. It requires various factors, including sound financial institutions, stable financial markets, and efficient financial infrastructure components. According to FSAP reports issued on April 12, 2024, Algeria's financial system is characterized by a degree of stability. However, maintaining the momentum of recovery requires addressing high inflation and implementing structural reforms to promote financial inclusion, sustainable growth, and economic diversification.

Keywords: Financial stability; Financial system; Financial inclusion.

JEL classification codes: E44, O54, G28

¹ بالمؤلف المرسل: ن عامر نبيل، nabil.benameur@univ-setif.dz

مقدمة

هناك العديد من الطرق لتصنيف التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي والحفاظ عليه، علاوة على ذلك، اعتماد طبيعة التحدي على هيكل النظام الاقتصادي ونضجه، وهذا يمكن تكييفه مع جميع الأنظمة المالية، إلا أنه بالنسبة لأنظمة المالية الناضجة، يمكن وصف تحدي الاستقرار المالي بأنه الحفاظ على الأداء السلس للنظام المالي والحفاظ على قدرة النظام على تسهيل ودعم الأداء الفعال للاقتصاد، ووضع آليات لمنع المشاكل المالية من أن تصبح نظمية أو من تهديد استقرار النظام المالي والاقتصادي، ولكن دون تقويض قدرة الاقتصاد على الحفاظ على النمو وأداء وظائفه الهامة الأخرى، إذا التحدي ليس منع جميع المشاكل المالية من الظهور، وعليه نطرح التساؤل الرئيسي ضمن اشكالية البحث:

الاشكالية الرئيسية

ما هي متطلبات تفعيل الشمول المالي تعزيزاً للاستقرار المالي في الجزائر ؟

الأسئلة الفرعية

ربما نحتاج لاظهار دلالات هذا التساؤل الى طرح مجموعة من الاسئلة الفرعية، نحدد من خلالها المحاور الأساسية للدراسة:

1. لماذا الاستقرار في النظام المالي ؟

2. كيف هي حالة النظام المالي في الجزائر حسب تقارير صندوق النقد الدولي ؟

3. ما هي متطلبات وسياسات الشمول المالي في الجزائر ؟

4. كيف يضمن الشمول المالي استقرار في النظام المالي ؟

فرضيات الدراسة

1. الاقتصاد الجزائري يعني احتلالاً هيكلياً يرافقه ضمنياً نظام مالي غير مستقر.

2. متطلبات تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر ليس بالأمر الصعب، تحتاج فقط التفعيل.

3. الشمول المالي مطلب أساسي للاستقرار المالي، قد تنجح الجزائر في تفعيله.

أهمية الدراسة

تكمّن أهمية الدراسة في عرض و بالتحليل لتقارير تقييم استقرار النظام المالي FSSA الصادر عن برنامج FSAP الذي يشرف عليه كلاً من صندوق النقد والبنك الدوليين، هذا من جهة، و محاولة تقديم تصور عن آليات و فواعل الاستقرار المالي في الجزائر (الشمول المالي).

منهج الدراسة

طبيعة البحث تستوجب استخدام المنهج الوصفي التحليل في قراءة و تعرض و تحليل ما جاء في مختلف التقارير.

الدراسات السابقة

الدراسات السابقة تركزت أساساً على تقارير برنامج تقييم القطاع المالي Financial Sector Article IV consultations و تقارير مشاورات المادة الرابعة للبلد Assessment Program (FSAP) الصادرة عن صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) بالتعاون مع البنك الدولي The World Bank ، ، منذ 2001 بصدور أول تقرير إلى سنة 2004، مضمون كل تقرير و توصياته نوردها في الملحق رقم 1 .

عناصر و تقسيمات الدراسة

I. لماذا الاستقرار المالي ؟

II. تحليل وتقييم الاستقرار المالي

III. التقلبات المالية وعلاقتها باستقرار الاقتصاد الكلي

IV. تقييم استقرار النظام المالي في الجزائر حسب تقارير FSAP

V. الشمول المالي تعزيزاً للاستقرار المالي في الجزائر

VI. خاتمة

I. لماذا الاستقرار المالي ؟ A Framework for Financial Stability

هناك العديد من الطرق لتوصيف التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي والحفاظ عليه، علاوة على ذلك، اعتماد طبيعة التحدي على هيكل النظام الاقتصادي ونضجه، وهذا يمكن تكييفه مع جميع الأنظمة المالية، إلا أنه بالنسبة للأنظمة المالية الناضجة، يمكن وصف تحدي الاستقرار المالي بأنه الحفاظ على الأداء السلس للنظام المالي والحفاظ على قدرة النظام على تسهيل ودعم الأداء الفعال للاقتصاد، ووضع آليات لمنع المشاكل المالية من أن تصبح نظامية أو من تهديد استقرار النظام المالي والاقتصادي، ولكن دون تقويض قدرة الاقتصاد على الحفاظ على النمو وأداء وظائفه الهامة الأخرى .

1. ضبط للمفهوم

مما سبق يتضح أن التحدي ليس منع جميع المشاكل المالية من الظهور، ذلك أنه:

أولاً، ليس من العملي توقيع أن يتجنب النظام المالي الديناميكي والفعال حالات تقلب السوق والاضطرابات، أو أن تكون جميع المؤسسات المالية قادرة على إدارة أوجه عدم اليقين والمخاطر التي ينطوي عليها تقديم الخدمات المالية وتعزيز قيمة أصحاب المصلحة الماليين بشكل مثالي.

ثانياً، سيكون من غير المرغوب فيه إنشاء وفرض آليات تحمي بشكل مفرط من استقرار السوق أو تقييد بشكل مفرط المخاطرة من قبل المؤسسات المالية. يمكن أن تكون القيود طفلية ومثبطة لدرجة أنه يمكن تقليل المخاطرة إلى النقطة التي يتم فيها تثبيط الكفاءة الاقتصادية. علاوة على ذلك، يمكن لآليات الحماية أو التأمين، إذا تم تصميمها وتنفيذها بشكل سيء، أن تخلق الخطر الأخلاقي المتمثل في المخاطرة الأكبر.

تعد عبارة "ولكن دون تقويض قدرة الاقتصاد على الحفاظ على النمو وأداء وظائفه المهمة الأخرى"

growth and perform its "but without undermining the economy's ability to sustain functions" other important

مكوناً مهماً لتحدي الاستقرار المالي. يجب موازنة تحقيق الاستقرار المالي وأهميته مع أهداف أخرى ذات أولوية أعلى مثل الكفاءة الاقتصادية، حيث يعكس هذا التوازن فكرة أن التمويل ليس غاية في حد ذاته ولكنه يلعب دوراً داعماً في تحسين قدرة النظام الاقتصادي على أداء وظائفه. (Schinasi, "6 A Framework for Financial Stability". In Safeguarding Financial Stability, 2005, pp. 100-101)

2. تعريف الاستقرار المالي

من المهم ملاحظة أنه لا يوجد تعريف مقبول على نطاق واسع للاستقرار المالي، ينظر إليه مؤلفون وكتاب مختلفون من زوايا مختلفة ، ويرتبط ذلك بخلفياتهم وتوجهاتهم المتباعدة. على عكس تحليل الاستقرار النقدي والاقتصادي الكلي الذي تم تطويره بالكامل.

أشار البنك المركزي الجزائري ضمن مواد قانون النقد والقرض رقم 09-23 لاسيما المواد 155 و 156 إلى أنه: يقصد من الاستقرار المالي، الاستقرار المشترك للمؤسسات المالية الرئيسية إضافة إلى الأسواق المالية التي تعمل فيها، و يُضمن الاستقرار المالي على المستوى الكلي من خلال السياسات الاحترازية الكلية، التي تهدف إلى السهر على الرفع من قابلية صمود النظام المالي من خلال معالجة واحتواء نقاط الضعف النظمية التي يمكن أن تهدده، ومن خلال تعزيز صلابة النظام المالي في مواجهة الصدمات المجمعة. (البنك المركزي، 2023)

تم وصف الاستقرار المالي في منشور البنك المركزي الأوروبي بعنوان "مراجعة الاستقرار المالي" (2012)، بأنه: ظرف يكون فيه النظام المالي قادرًا على تحمل الصدمات، وبالتالي تقليل إمكانية حدوث

اضطرابات في عملية الوساطة المالية التي تكون شديدة بما يكفي لإضعاف تخصيص المدخرات لفرص الاستثمار المربحة بشكل كبير (European Central Bank, 2012).

يعرف بنك نيجارا ماليزيا (البنك المركزي الماليزي) الاستقرار المالي على أنه: الحالة التي تعمل فيها عملية الوساطة المالية بسلامة وهناك ثقة في تشغيل المؤسسات والأسواق المالية الرئيسية داخل الاقتصاد (Central Bank of Malaysia, 2011)

وعلى نفس المنوال، يعرف تقرير الاستقرار المالي (2008) لمصرف البحرين المركزي الاستقرار المالي بأنه: وضع يمكن فيه للنظام المالي أن يعمل بحكمة وكفاءة ودون انقطاع، حتى في مواجهة الصدمات. (Alawode & Mohammed, 2008)

رأى فوت (Foot 2003) أن هناك بعض العوامل التي تساهم في تعزيز الاستقرار المالي، يجب أن تحدث هذه العوامل وفقاً له قبل ضمان الاستقرار المالي، وهي: الاستقرار النقدي؛ ومستويات التوظيف القريبة من المعدل الطبيعي لل الاقتصاد؛ والثقة في تشغيل عمومية المؤسسات والأسواق المالية الرئيسية في الاقتصاد؛ وحركة الأسعار كونها أصولاً حقيقة أومالية نسبياً داخل الاقتصاد تقوض الاستقرار النقدي والمستوى بين التوظيف والمعدل الطبيعي لل الاقتصاد. (foot, 2003)

تكشف هذه التعريفات بشكل عام أن قدرة النظام المالي على النجاة من أي ضغط أو إجهاد اقتصادي تسمى الاستقرار المالي.

ومع ذلك، في دراسة ديفيس (Davis 2001) يتم تعريف المخاطر النظامية وعدم الاستقرار المالي على أنها : زيادة خطر حدوث أزمة مالية. والمقصود بالأزمة المالية هي انهيار كبير في النظام المالي، مما يؤدي إلى عدم القدرة على تقديم المدفوعات الخدمات أو تخصيص الائتمان لفرص الاستثمار الإنتاجية. (Davies , no date of publication)

وصف فيرغسون (Ferguson 2003) في دراسته عدم الاستقرار المالي، كحالة تميز بثلاثة معايير أساسية، وهي: الاختلاف الحاد على ما يبذلوه بين مجموعة مهمة من أسعار الأصول المالية والأساسيات؛ والتشوه الكبير في أداء السوق وتوافر الائتمان، محلياً وربما دولياً؛ وأخيراً، الانحراف الكبير في الإنفاق الكلي إما أعلى أو أقل، عن قدرة الاقتصاد على الإنتاج. (Ferguson, 2003)

أشار ألين وود (Allen and Wood 2006) إلى عدم الاستقرار المالي على النحو التالي: نوبات يعاني فيها عدد كبير من الأطراف، سواء كانت أسرًا أو شركات أو حكومات (فردية)، من أزمات مالية لا يبررها سلوكهم السابق وحيث يكون لهذه الأزمات مجتمعة آثار سلبية خطيرة على الاقتصاد الكلي & (Allen & Geoffrey, 2006)

II. تحليل وتقييم الاستقرار المالي

تحليل الاستقرار المالي ينطوي على فحص مستمر للمخاطر وتحديد مواطن الضعف المحتملة التي قد تهدد صحة النظام المالي وحركة النشاط الاقتصادي، وهذا لمنع حدوثها أو أن تصيب كبيرة بما يكفي لتشكل خطراً على الاستقرار المالي، وعليه يتوجب الجمع المستمر والمتواصل للمعلومات ثم التحليل الفني والرصد والتقييم.

نظرأً للترابط بين الاقتصاد الحقيقي والنظام المالي، وبين المكونات المختلفة للنظام المالي، تكون هذه العملية المستمرة مفيدة للغاية إذا كانت تنطوي على أبعاد اقتصادية ومالية ومعرفة بالمؤسسات والأسوق والبنية التحتية المالية، يجب أن تكون العملية شاملة وتحليلية، بالإضافة إلى التطوير المستمر لتقنيات القياس لاكتشاف الاختلالات المتزايدة ومعايرة المخاطر ومواطن الضعف، أمراً ضرورياً للاحفاظ على تحديث وظيفة المراقبة.

تتضمن العملية التحليلية جمع ورصد المعلومات حول الاقتصاد الكلي وحول الجوانب المختلفة للنظام المالي من خلال آليات الإشراف والتنظيم والمراقبة، ويمكن أن يتضمن كل مكون من مكونات مراقبة النظام المالي خصائص احترافية على المستويين الكلي والجزئي.

يمكن التمييز بشكل عام من الناحية العملية بين مصادر المخاطر الموجودة أو التي قد تتطور داخل النظام المالي، ومصادر المخاطر التي قد تنشأ وتنبع من الاقتصاد الحقيقي وتنقل إلى النظام المالي، هذه المصادر المختلفة تنشأ إما في المؤسسات المالية، أو في الأسواق المالية، أو في البنية التحتية، أو في أي مزيج.

تلخص المصادر الداخلية والخارجية للمخاطر ونقاط الضعف كما يلي:

(Schinasi, "6 A Framework for Financial Stability". In Safeguarding Financial Stability, 2005, pp. 108-110)

1. مصادر داخلية للمخاطر

1.1 المخاطر في المؤسسات المالية

قد تتطور المخاطر ونقاط الضعف في المؤسسات المالية، على سبيل المثال، في البداية في مؤسسة واحدة وتنشر لاحقاً إلى أجزاء أخرى من النظام المالي، وقد تتأثر العديد من المؤسسات في وقت واحد بسبب التعرضات للدعوى المماثلة. وقد تكون المخاطر المالية التقليدية مثل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة وأسعار الفائدة والتعرض لمخاطر العملات الأجنبية الموجودة في المؤسسات المالية، وإذا تحققت يمكن أن تعيق عملية إعادة تخصيص الموارد المالية بين المدخرين والمستثمرين، إضافة لما سبق تكون المؤسسات عرضة للمخاطر التشغيلية والقانونية ومخاطر السمعة. علاوة على ذلك، يمكن لاستراتيجية الأعمال والتركيز للمخاطر أن يجعل المؤسسات المالية حساسة للتطورات السلبية في مجالات معينة، في حين أن انخفاض رأس المال الاقتصادي يقلل من قدرة المؤسسات على الاستيعاب.

2.1 مخاطر السوق

تعد الأسواق المالية مصدرًا ثالثًا للمخاطر الداخلية، ليس فقط لأنها توفر مصادر تمويل بديلة للقطاعات غير المالية، ولكن لأنها تربط المؤسسات المالية، وبشكل أكثر دقة المدخرين والمستثمرين، ومن الأمثلة الواضحة على المخاطر الناشئة عن أنشطة السوق مخاطر الطرف المقابل واحتلالات أسعار الأصول. الأسواق المالية معرضة أيضًا للعدوى.

أصبحت النظم المالية والنظام المالي العالمي أكثر توجهاً نحو السوق، من خلال زيادة أنشطة سوق المؤسسات المالية والتعرض لها، وزيادة مشاركة الشركات غير المالية والأسر في الأسواق، وبالتالي أصبحت المخاطر القائمة على السوق أكثر أهمية.

3.1 مخاطر البنية التحتية المالية

تعد البنية التحتية المالية مصدرًا داخليًا ثالثًا للمخاطر، ويرجع ذلك إلى أنها تجمع بين المشاركين في السوق، وتتوفر الإطار الذي تعمل فيه المؤسسات المالية والأسواق.

في أنظمة الدفع، قد تتطور العديد من المخاطر المتعلقة بالمقاصة والتسوية، والتي غالباً ما تنشأ في المؤسسات المالية المشاركة في النظام، ومن الأمثلة على ذلك الفشل التشغيلي ومخاطر التركيز وتأثيرات الدومينو، وبقدر ما تدار البنية التحتية المالية نفسها بشكل عام من قبل مؤسسة مالية، فقد ت النوع نقاط الضعف في البنية التحتية أيضًا من المخاطر المالية الخاصة بالمؤسسة، ومن الأمثلة الأخرى على المخاطر القائمة على البنية التحتية نقاط الضعف في النظام التشغيلي والقانوني والنظام المحاسبي، قد تؤثر نقاط الضعف هذه بشكل مباشر على جزء كبير من القطاع المالي

2. مصادر خارجية للمخاطر

أخيرًا، قد تكون نقاط الضعف خارجية المنشأ، أي تنشأ خارج النظام المالي، على سبيل المثال، قد تنشأ اضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي، مثل صدمات أسعار النفط والابتكارات التكنولوجية واحتلالات السياسة الاقتصادية الكلية، يمكن أن تشكل اضطرابات الاقتصاد الكلي الخارجية هذه مخاطر على الاستقرار المالي لأنها يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على قدرة الجهات الفاعلة الاقتصادية وماليًا (الأسر والشركات وحتى الحكومة) على الوفاء بالتزاماتها المالية.

بشكل عام، تعد سياسات الاقتصاد الكلي المتماسكة والمتسقة (أي النقدية والمالية) متطلبات ضرورية وحاسمة لتحقيق الاستقرار المالي والحفاظ عليه، وقد تؤدي أحداث الاقتصاد الجزئي، مثل فشل شركة كبيرة، إلى تقويض ثقة السوق وخلق احتلالات تؤثر على النظام المالي بأكمله، ومن الأمثلة الأخرى على اضطرابات الخارجية إدخال أو سحب مفاجئ للقيود التجارية والأحداث السياسية (بما في ذلك الأعمال الإرهابية والحروب) والكوارث الطبيعية (الزلزال والفيضانات).

يغطي تحليل الاستقرار المالي جميع هذه المصادر الداخلية والخارجية للمخاطر ونقطة الضعف، وبالتالي يتطلب ذلك أجزاء فردية من النظام المالي (الأسواق المالية والمؤسسات والبنية التحتية) والاقتصاد الحقيقي (الأسر والشركات والقطاع العام) يجب مراقبته بشكل منهجي، ويجب أن يأخذ التحليل أيضاً في الاعتبار الترابط بين القطاعات وعبر الحدود، لأن الاختلالات غالباً ما تنشأ بسبب مجموعة من نقاط الضعف من مصادر مختلفة، على سبيل المثال، قد يكون الفشل التشغيلي في أنظمة الدفع ناتجاً عن مشاكل في المؤسسات المالية، وقد يكون الفشل التجاري الكبير مرتبطةً بنقطة الضعف في النظام المحاسبي.

III. التقلبات المالية وعلاقتها باستقرار الاقتصاد الكلي

يرتبط استقرار الاقتصاد الكلي ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي، فإن الأول ضروري، ولكنه ليس كافياً كشرط للحصول على نمو اقتصادي كبير ومستدام على الرغم من أهميته، لا يوجد إجماع حول مقياس كمي بسيط لتحديد ما إذا كان الاقتصاد مستقراً. بدلأً عن ذلك، هناك العديد من العوامل المرتبطة بالاقتصاد الذي حقق حالة من استقرار الاقتصاد الكلي، مع وجود: التضخم المعتدل، وتقلب أسعار الصرف المنخفضة، والعجز المالي المتواضع، والمستويات المستدامة للدين العام وميزان الحساب الجاري، ومستويات أسعار الفائدة المناسبة. (Herrera & Carlos, 2022, p. 2)

لا شك إذاً في أن التقلبات المالية ترتبط ارتباطاً جوهرياً بظروف الاقتصاد الكلي، وقد كان يُنظر إلى السببية بشكل أساسى على أنها تمتد من سياسة الاقتصاد الكلي إلى القطاع المالي، فتحقيق استقرار الأسعار يعتبر محدداً مهماً للاستقرار المالي، لكن بعد أزمة الرهن العقاري 2008، تحول التركيز جزئياً إلى الأحداث التي نشأت داخل النظام المالي وكان لها عواقب على الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي، يقر فهم هذا الارتباط بأن الظروف المالية المتدهورة لبيئة الاقتصاد الكلي يمكن أن تنشأ جنباً إلى جنب مع أداء الاقتصاد الكلي الجيد والسيء، ولتوسيع هذه الفكرة عادة تتبع منهجهية تجريبية تقيس التقلبات المالية بمؤشرين للظروف المالية مكونين من مجموعة كبيرة من المعلومات المصرفية، وهذان المؤشران هما مؤشر الوضع المالي المسائر للدورات الاقتصادية The Procyclical Financial Condition Index PFCI الذي يلخص الظروف المالية التي تتصرف بشكل مسائر للدورات الاقتصادية فيما يتعلق باستقرار الاقتصاد الكلي، ومؤشر الوضع المالي المعاكس للدورات الاقتصادية The Countercyclical Financial Condition Index CFCI، الذي يأخذ حالة الظروف المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية.

IV. تقييم استقرار النظام المالي في الجزائر حسب تقارير FSAP

1. برنامج تقييم القطاع المالي FSAP

أُطلق برنامج تقييم القطاع المالي FSAP عام 1999 من أجل تحقيق هدفين:

- قياس درجة استقرار وسلامة القطاع المالي في البلد العضو

- تقييم قدرة القطاع المالي على المساهمة في تحقيق النمو والتنمية.

وهو تقييم شامل وعميق للقطاع المالي للبلد العضو، حيث يتم إجراء تقارير FSAP للاقتصاديات المتقدمة من قبل صندوق النقد الدولي IMF International Monetary Fund مع التركيز على:

- تقييم سلامة القطاع المالي: تحديد مصدر المخاطر الرئيسية على الاستقرار المالي-الكلي في المدى القصير، واحتمالية وقوعها، وتأثيرها الممكن؛

- جودة الإطار التنظيمي والرقابي: إطار سياسات الاستقرار المالي في البلد العضو؛

- القدرة على إدارة وحل الأزمات المالية: قدرة السلطات على إدارة الأزمات المالية وحلها إذا تحققت المخاطر بالفعل.

وفي الاقتصاديات النامية والناشئة، يتم إجراء تقارير FSAP بالتعاون مع البنك الدولي the World Bank. تشمل هذه التقارير أيضًا تقييمًا للتنمية المالية، وهي مسؤولية البنك الدولي.

بناءً على نتائجها، يقدم FSAP توصيات من طبيعة كلية وجزئية micro- and macro حول الاحتياجات التنموية في الاقتصاديات الناشئة والناشئة، وفقًا للظروف الخاصة بكل بلد. تحتوي هذه التوصيات على مذكرات مساعدة، وهي وثيقة شاملة وسرية تترك مع السلطات الوطنية، تختتم FSAP بإعداد تقييم لاستقرار النظام المالي Financial System Stability Assessment (FSSA)، الذي يتم مناقشته في مجلس الإدارة التنفيذي لصندوق النقد الدولي، بجانب تقرير مشاورات المادة الرابعة للبلد Article IV

(IMF, 2024) consultations

حدث تغيير هام في FSAP في عام 2010 عندما أمر مجلس الإدارة التنفيذي لصندوق النقد الدولي بمشاركة الاقتصاديات ذات القطاعات المالية ذات الأهمية في تقييمات الاستقرار المالي، كجزء من الرقابة التي يمارسها الصندوق الدولي، منذ عام 2013، تم تحديد قائمة هذه الاقتصاديات عند 29 بلداً المعروفة باسم S29 ، فمنذ بداية البرنامج في عام 1999، خضع 157 عضواً في الصندوق لتقييمات فردية أو إقليمية، وفي السنوات الأخيرة بدأ الصندوق في إجراء من 12 إلى 14 تقييماً من سنواً. أكثر من نصفها كانت تقييمات طوعية وللاقتصاديات الناشئة والاقتصاديات النامية، وتعتمد هذه المراجعة على تقييمات البرنامج في الماضي، وقد أبرز تقييم عام 2014 المخاطر النظمية والتحليل العميق للمؤسسات المالية غير البنكية والترابط، حيث طالب بمزيد من العمل على السياسات الكلية الاحتياطية، واستخدام أكثر مرونة للمعايير الدولية، ودمج أكبر مع المراقبة الثنائية.

وطلب التقييم الذي أجراه مكتب التقييم المستقل لمراقبة الصندوق المالي في عام 2019 دمجة أعمق لـ FSAP واستشارات المادة الرابعة وجعل تكرار تقييمات FSAP أكثر استناداً إلى المخاطر. (IMF, 2021) وفي مراجعة 2021 (IMF, 2021) ، أقر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي منهجية عام 2013 مع تعديلات، جعلت التقييم الإلزامي حول لاستقرار المالي أكثر اعتماداً على درجة ومستوى المخاطر، وهذا ما زاد عدد البلدان الملزمة بالخضوع لتقييمات FSAP إلى 47 بلداً، ومن بين هذه الدول يشارك في التقييم 32 بلداً بالإضافة إلى منطقة اليورو مرة كل 5 سنوات، في حين تشارك الدول المتبقية مرة كل 10 سنوات، وقد أكدت مراجعة برامج تقييم القطاع المالي لعام 2021 أهمية زيادة إدماج هذه البرامج في مشاورات المادة الرابعة ومراجعة الرقابة الشاملة. (IMF, 2024)

2. برنامج تقييم القطاع المالي FSAP

طلبت الجزائر سنة 2002 من صندوق النقد الدولي مباشرة تطبيق برنامج تقييم القطاع المالي على قطاعها، وإجراء المشاورات والمناقشات حسب ما تقتضيه مشاورات المادة الرابعة حيث صدر عن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي 19 تقرير (أو تقرير مع بيان صحفي) بشأن الاستشارة المادة الرابعة والمناقشات حول مراقبة ما بعد البرنامج بشكل خاص بالنسبة للجزائر منذ 2001 إلى غاية ابريل 2024 ، أما تقارير تقييم استقرار النظام المالي FSSA للجزائر المعد ضمن برنامج FSAP، فتمثلت في تقاريرتين اثنتين، الأول نشر سنة 2004 (IMF, 17 May, 2004) والثاني نشر سنة 2014 (IMF, 10 June 2014)

سنعرض في ما يلي مضمون تقرير استشارة المادة الرابعة الصادر بتاريخ 12 ابريل 2024.

3. تقرير استشارة المادة الرابعة الصادر بتاريخ 12 ابريل 2024

سنعرض لما جاء في التقرير ضمن النقاط التالية:

1.3 التطورات الاقتصادية الكلية

لم يزل الاقتصاد الجزائري يتعافى من جائحة كوفيد 19 ، حتى لحقت عليه تداعيات حرب روسيا في أوكرانيا، والتي أثرت على أسعار السلع العالمية، بالإضافة إلى موجات الجفاف المتكررة، في حين أدت هذه الصدمات إلى ارتفاع التضخم، إلا أن ارتفاع أسعار المحروقات العالمية عزز إيرادات الحكومة والصادرات أيضًا. وفي المقابل تستهدف موازنات عامي 2023 و 2024 (وهي سنة انتخابات رئاسية) دعم القدرة الشرائية للأسر ولكنها تخاطر باستنزاف صندوق ضبط الإيرادات، وهو المخزن المالي الأساسي لحماية الإنفاق الحكومي من تقلبات الإيرادات. أما كبح الضغوط التضخمية والحفاظ على الاستدامة المالية والاستقرار المالي فيتمثل أولويات رئيسية للسياسة النقدية والمالية، تسعى السلطات إلى تقليل اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات من خلال تنوع الاقتصاد وجذب الاستثمار الخاص واستكشاف

أسواق تصدير جديدة، حقيقةً إن إطلاق العنوان للإمكانات الكاملة للاقتصاد لخلق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام وخلق فرص عمل سيتطلب إصلاحات هيكلية عميقه. الملامح العامة التي ميزت الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي، هي (أنظر الملحق2) النمو الاقتصادي والتضخم

○ حق الاقتصاد الجزائري نموا مطردا في عام 2023 مدفوعا بالأداء القوي للصناعة والبناء والخدمات. كما انتعش إنتاج قطاع المحروقات أيضا.

○ التضخم لا يزال يمثل تحديا ، حيث يتجاوز 9٪ سنويا منذ منتصف عام 2022. وعلى الرغم من انخفاض التضخم إلا أن هناك خطر أن يصبح دائمًا.

الحسابات الخارجية

○ تتمتع الجزائر بفائض في الحساب الجاري لمدة عامين متتالين ، على الرغم من انخفاضه في عام 2023 بسبب انخفاض أسعار المحروقات (ولكنها لا تزال مرتفعة).

○ لا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي منخفضة.

○ ارتفع الدينار الجزائري مقابل العملات الأخرى ، وتتوفر الاحتياطيات الدولية تغطي الواردات لأكثر من 14 شهرا.

الوضع المالي

○ من المحتمل أن يكون عجز الموارنة أكبر في عام 2023 مقارنة بعام 2022 ، ولكنه ليس مرتفعا كما كان متوقعا في البداية.

○ دعم القوة الشرائية للأسر من خلال زيادات الرواتب واعانات البطالة وإعانات الغذاء، البطء في التنفيذ والميزانية التكميلية المتأخرة حد من زيادة الإنفاق.

○ يقدر أن الدين العام قد ارتفع إلى ما يقرب من 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

قطاع البنوك

○ البنوك الجزائرية لديها سيولة وملاءة مالية ومرجحة. ومع ذلك ، لا تزال القروض المتعثرة مصدر قلق كبير.

○ نسبة القروض المتعثرة الإجمالية أعلى من 19.5٪ ، والبنوك العامة أكثر تأثراً .

○ أظهر الائتمان المقدم للقطاع الخاص بعض التحسن في النصف الثاني من عام 2023.

2.3. السياسة النقدية و سعر الصرف

1.2.3 السياسة النقدية

يمكننا حسب ما جاء في التقدير أن نقدم عرض للسياسة النقدية المنهجية للسنوات الأخير

ناقش التقرير الوضع الحالي للسياسة النقدية في الجزائر وأقترح توصيات لتحسينها، نوضحها في الآتي
الوضع الحالي (انظر الملحق3)

- لا يزال التضخم العام مرتفعاً، يعود أساساً لارتفاع اسعار المواد الغذائية الطازجة؛
 - حافظ البنك المركزي على سياسة نقدية تيسيرية مع انخفاض أسعار الفائدة ووفرة السيولة في النظام المصرفى؛
 - يوصي التقرير بتشديد السياسة النقدية لمكافحة التضخم، ويمكن أن يشمل ذلك رفع الاحتياطي الالزامي، وزيادة إجراءات امتصاص السيولة، ورفع أسعار الفائدة.
- فعالية السياسة النقدية:** من أجل الرفع من فعالية السياسة النقدية يتطلب ما يلى
- اجراء إصلاحات لجعل السياسة النقدية أكثر فعالية، وتشمل هذه الإصلاحات:
 - تحسين قدرات البنك المركزي، بما في ذلك تحسين النماذج الاقتصادية؛
 - تحسين قنوات الاتصال قبل البنك المركزي لتحقيق الشفافية؛
 - أسواق مالية أعمق وأكثر تنافسية.
- الحد من سيطرة القطاع العام على الأسواق المالية، طرح سندات حكومية؛
 - التخلص التدريجي من الإقراض المدعم من قبل البنوك العمومية، والحد من ضمادات الحكومة؛
 - تشجيع الابتكار المالي (المصارف الإسلامية، الخدمات الرقمية، إلخ)،
 - تعزيز الرقابة المالية وإدارة الأزمات.
- تقديم أدوات جديدة للسياسة النقدية وهيكل تعزز الحكومة.

2.2.3 سياسة سعر الصرف

من شأن المزيد من المرونة في سعر الدينار أن يعزز دوره كممتuch للصدمات ويساعد في تطوير سوق العملات الأجنبية بين البنوك، حيث ارتفعت أسعار الصرف الفعالة في عام 2023، اضافة الى أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي المتوازن على المدى المتوسط، من شأنه توسيع هذا نطاق المعاملات اليومية للسماح بمزيد من المرونة في الاتجاهين البيع/ شراء، وأن يعزز دور سعر الصرف في امتصاص الصدمات الخارجية.

نظام الصرف في الجزائر هو نظام التعويم المدار وهو نظام "مستقر" حيث يشير تحليل تقييم التوازن الخارجي إلى أن الوضع الخارجي كان أقوى بشكل معتدل ، مما يعني انخفاضاً معتدلاً في سعر الصرف الحقيقي بنسبة 10.3 في المائة بناءً على نموذج الحساب الجاري.

3.3. القطاع المصرفي (أنظر الملحق 4)

إن الترابط بين القطاع العام الجزائري ونظامه المصرفي، يثير مخاطر محتملة على الاستقرار المالي، وشكل هذا الترابط على النحو التالي

○ ارتفع إقراض البنوك للقطاع العام بشكل ملحوظ ، حيث تجاوز نصف إجمالي أصول البنوك في عام 2023 (مقارنة بـ 32٪ في عام 2010).

○ أكبر ستة بنوك جزائرية مملوكة للدولة، وتسير على أكثر من 85٪ من القطاع المصرفي.

○ جزء كبير من القروض التي تقدمها البنوك الحكومية يشتمل على أسعار فائدة مدعومة، خاصة للإسكان ومؤسسات الشباب والمؤسسات المملوكة للدولة.

○ قدمت الحكومة ضمادات قروض واسعة النطاق، حيث وصلت إلى ما يقدر بنحو 7.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023.

○ تشارك المؤسسات والبنوك المملوكة للدولة في أنشطة لها آثار مالية لا يتم احتسابها دائمًا، مما يؤدي إلى إضعاف صحتها المالية المحتملة.

○ يمكن أن يزداد هذا الترابط بين المالية العامة والمؤسسات المملوكة للدولة والبنوك سوًاء في حالة حدوث صدمات خارجية،

V . الشمول المالي تعزيزًا للاستقرار المالي في الجزائر

اعطى القانون القدي والمصري رقم 09-23 الجديد بنك الجزائر تفويضاً ومسؤوليات فيما يتعلق بالشمول المالي وتطوير التمويل الرقمي، فيما يأتي نقدم حالة الشمول المالي في الجزائر ونتعرض مختلف العوامل والسياسات المؤسسية التي يمكن أن تساعد في تحفيز الشمول المالي، بما في ذلك التكنولوجيا المالية، والمحاذر التي يجب تجنبها.

1. ضرورة الشمول المالي في الجزائر

يلعب الشمول المالي دوراً حيوياً في التنمية الاقتصادية، وقد ثبت أن التنمية المالية تعزز النمو الاقتصادي وتعزز نمو الإنتاجية وتراكم رأس المال، كما ثبت أن الشمول المالي يقلل من عدم المساواة في توزيع الدخل من خلال زيادة عرض الخدمات المالية للأسر ذات الدخل المنخفض والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فزيادة الشمول المالي ترتبط بانخفاض عدم المساواة في الدخل، شريطة أن تكون جودة التنظيم والإشراف عالية، يمكن متابعة الشمول والاستقرار الماليين في وقت واحد.

يتضمن القانون النقدي والمصري رقم 09-23 الشمول المالي والتمويل الرقمي كجزء من تفويضات وأهداف البنك المركزي، حيث تنص المادة 36 من هذا القانون على أن البنك المركزي يتخذ تدابير

لتسهيل تقديم الخدمات المالية لتعزيز الشمول المالي، بما في ذلك من خلال نشر وسائل الدفع مثل النقد والتأكيد من أن فروع المؤسسات المالية تغطي البلد بأكمله.

2. درجة و حالة الشمول المالي في الجزائر

تحسن التعميق المالي والشمول المالي بشكل معندي خلال العقود الماضية في الجزائر، لكن الفجوات لا تزال قائمة مقارنة بالدول المماثلة حيث ارتفعت القروض المقدمة للقطاع الخاص بحوالي 10 % من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2004 و 2022، في حين ارتفعت الودائع المصرفية بحوالي 4 % من الناتج المحلي الإجمالي. أما فيما يتعلق بالشمول المالي، فقد ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي بحوالي سبعة أجهزة لكل 100 ألف شخص منذ عام 2004، بينما ظل عدد فروع مؤسسات الإيداع مستقراً إلى حد كبير منذ عام 2004.

على الرغم من أن الوصول إلى الخدمات المالية وتوفير التقنيات الجديدة يبدو متماشياً إلى حد كبير مع المتوسط الإقليمي، إلا أن استخدام البنوك للتكنولوجيا المالية يظل أقل تطوراً نسبياً. لا أنه على العموم يتماشى مدى امتلاك الأفراد لحسابات مصرفية وادخار مدخرات مالية بشكل عام مع المتوسط الإقليمي ومتوسط الأسواق الصاعدة النامية، وبالمثل يبدو امتلاك الهواتف المحمولة ووصول الإنترنت منتشرين على نطاق واسع في الجزائر وعلى قدم المساواة مع البلدان الأخرى، ومع ذلك يفترض عدد أقل من الأفراد من المؤسسة المالية في الجزائر مقارنة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إن استخدام التكنولوجيا المالية - مثل الهواتف المحمولة والإنترنت - لإجراء المعاملات المالية أقل بكثير من المتوسط في الجزائر كذلك ارتفع عدد بطاقات الخصم لكن عدد حسابات القروض ظل دون تغيير إلى حد كبير.

3. سياسة تعزيز الشمول المالي في الجزائر: البنية التحتية لسوق الائتمان

1.3 الإطار القانوني والتنظيمي A sound legal and regulatory framework

○ إنشاء إطار قانوني وتنظيمي وإشرافي قوي لإدارة المخاطر مع توسيع الائتمان في النظام المالي الجزائري.

○ يجب أن يمكن هذا الإطار البنوك من القيام بما يلي بشكل فعال: تقييم وتحفيض مخاطر الائتمان، استحداث مخصصات للمواجهة القروض المتأخرة، التعامل مع القروض المتعثرة بكفاءة.

يعتبر النظام المالي القوي الذي يتمتع بهذه القدرات ضرورياً لتعزيز الشمول المالي، وتعتبر الإصلاحات التي نص عليها القانون النقدي والمالي خطوات حاسمة في هذا الاتجاه.

2.3 إطار إدارة الأزمات Crisis management

تنفيذ إطار قوي للتعامل مع حالات فشل المؤسسات المالية، يجب أن يتناول هذا الإطار بكفاءة ومن حيث التكلفة: حالات إفلاس البنوك، إعادة هيكلة المؤسسات المالية.

يقلل نظام إدارة الأزمات الفعال من الأضطرابات

3.3 تبادل المعلومات Information sharing

إنشاء منصات لتبادل معلومات المقترضين بين المؤسسات المالية لتحسين الشمول المالي.

○ مكاتب الائتمان : تطبيق نظام لمكاتب الائتمان في الجزائر، وسيحافظ هذا النظام على سجلات قروض المقترضين السابقة والحالية بما في ذلك تقييمات المخاطر، ويمكن لمكاتب الائتمان تحسين فرص الحصول على الائتمان بشكل كبير للمقترضين المؤهلين عن طريق تزويد المقرضين بصورة أوضح عن الجدارة الائتمانية.

○ تعزيز المنصات الحالية : يجب على بنك الجزائر تقييم وتعزيز منصات تبادل المعلومات الحالية: المركز الوطني للمخاطر، المركز الوطني للمتأخرین في السداد(السجل المركزي لحوادث الدفع)، المركز الوطني للميزانية(السجل المركزي للبيانات المالية).

○ توسيع تبادل المعلومات : من خلا تحسين ممارسات المحاسبة للشركات في الجزائر، وتسهيل تبادل المعلومات بين البنوك وشركات المرافق والموردين (على سبيل المثال ، إنشاء قواعد بيانات مدفوعات الفواتير)، وهو ما يتيح الوصول الأوسع للبيانات للمقرضين اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن مخاطر المقترضين.

4.3 سجل الضمانات المنقولية Collateral : فإن إنشاء سجل للضمانات المنقولية لتحسين فرص الحصول على الائتمان للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، يسمح هذا السجل للمؤسسات باستخدام الأصول المنقولية كضمان للقروض.

5.3 أنظمة الإعسار Insolvency regimes: تطبيق أنظمة إفلاس فعالة لتشجيع المؤسسات المالية على الإقراض بشكل أسرع، فإطارات الإعسار غير الفعالة التي لا يمكنها التعامل مع حالات إفلاس الشركات أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخلق تحديات للمقرضين: صعوبة استرداد القروض المتعثرة، عدم القدرة على تنظيف ميزانياتهم من الديون المعدومة، زيادة النفور من المخاطرة تجاه الإقراض. إن أنظمة الإعسار الواضحة والفعالة تخلق بيئة أكثر قابلية للتنبؤ للإقراض، وتعزز الشمول المالي.

4 استراتيجية على المستوى الوطني والتزام القطاع العام والخاص

1.4 دور القطاع العام المباشر

○ تم استخدام المشاركة المباشرة للقطاع العام Direct Public Sector Involvement على نطاق واسع في الجزائر من خلال التوجيه بالإقرارات أو تقديم الدعم الحكومي. ومع ذلك، قد يكون تصميم وإدارة هذه البرامج بشكل فعال أمراً صعباً.

○ المدفوعات الحكومية للأفراد Government-to-person payments يمكن أن يعزز الشمول المالي صرف الرواتب والمعاشات والمزايا الأخرى إلكترونياً مباشرة إلى الحسابات المصرفية للمستفيدين (كما هو معمول به بالفعل بالنسبة لموظفي القطاع العام). يمكن أن يكون الاستفادة من شبكة البريد في مثل هذه المدفوعات بدليلاً آخر.

2.4 إستراتيجية وطنية للشمول المالي Financial Inclusion Strategy

يعتبر وضع ونشر إستراتيجية شاملة للشمول المالي أداة فعالة لضمان التزام القطاعين العام والخاص بتحقيق أهداف الشمول المالي، وتعتبر كذلك هذه الإستراتيجية الوطنية، خارطة طريق تحدد الإجراءات المتفق عليها على المستوى الوطني أو الإقليمي، وسيتبع أصحاب المصلحة المعنيين بالقطاع المالي خارطة الطريق هذه لتحقيق هذه الأهداف المشتركة. عليه يجب أن تتضمن الإستراتيجية عنصرين رئисين:

○ يجب أن تحدد الإستراتيجية بوضوح النتائج المرجوة للشمول المالي في الجزائر، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تحدد مجالات محددة يلزم فيها إجراء إصلاحات :

○ يجب أن تحدد الإستراتيجية أهدافاً قابلة للقياس لتقدم الشمول المالي، كما ينبغي تحديد جدول زمني مع مراحل محددة لمتابعة التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف.

○ يجب أن توضح الإستراتيجية التزام السلطات بتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

○ ينبغي أن تسعى الإستراتيجية إلى الحصول على دعم أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص للمساعدة في تحقيق أهداف الشمول المالي.

3.4 المبادرات المالية والتشريعات الخاصة بحماية المستهلك

Financial literacy initiatives and consumer protection laws

تلعب المبادرات الهدافة إلى رفع مستوى الثقافة المالية والتشريعات الخاصة بحماية المستهلك دوراً مهماً في تعزيز الوعي بالخدمات المالية، وتعزيز استخدام المسؤول للخدمات المالية التقليدية والتكنولوجيا المالية، وهي غالباً ما تكون جزءاً من إستراتيجية الشمول المالي.

5 التكنولوجيا المالية والعملات الرقمية للبنوك المركزية Fintech and CBDC

1.5 التكنولوجيا المالية (Fintech) والمخاطر المحتملة

يمكن لابتكارات التكنولوجيا المالية مثل خدمات الدفع المحلية والعابرة للحدود والمحافظ الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت أن تدعم الشمول المالي (زيادة حجم ونوعية الأصول المالية المتاحة

في الاقتصاد)، ولكن يمكن أن تشكل أيضاً مخاطر في مجالات مختلفة: الاستقرار المالي، النزاهة المالية، اللوائح التنظيمية، نزاهة السوق، الامن السيبراني، وخصوصية البيانات

2.5 سياسات لتعزيز التكنولوجيا المالية مع تخفيف المخاطر

يتطلب تطوير التكنولوجيا المالية وتعظيم تأثيرها على الشمول المالي، مع تخفيف المخاطر، وضع سياسات متعددة المستويات تشمل ما يلي:

- البنية التحتية: مثل خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبني التحتية الرقمية والمالية (مثل الإنترن特 وخدمات البيانات الجوالة ومستودعات البيانات وخدمات الدفع والتسوية).
- تعزيز المنافسة والالتزام بالأسواق المفتوحة والقابلة للمنافسة: مما يمكن أن يحفز الوافدين الجدد على كسب حصة في السوق والشركات القائمة على تطوير مبادرات التكنولوجيا المالية الخاصة بها.
- إدراج التكنولوجيا المالية في إستراتيجية وطنية للشمول المالي
- تحديد ومراقبة الفرص والمخاطر الناشئة وتسهيل الاستجابات السياسية، بما في ذلك من خلال حوار منتظم مع القطاع الخاص
- مواءمة الإطار القانوني والتنظيمي والإشرافي لمعالجة المخاطر الناشئة وحماية سلامة النظام المالي
- تحليل وفهم آثار ابتكارات التكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي
- تطوير البنية التحتية للبيانات

3.5 العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) والشمول المالي

يمكن أن تساعد العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC) المصممة بشكل جيد في دعم الشمول المالي، ولكنها ليست حلاً سحرياً، وهناك اهتمام متزايد بالعملات الرقمية للبنوك المركزية بين البنوك المركزية في العديد من البلدان ، بما في ذلك في المنطقة، ومن الممكن أن تخلق العملة الرقمية للبنك المركزي منافسة في نظام المدفوعات عن طريق السماح بتسوية المعاملات بشكل أكثر مباشرة من خلال تقليل دور الوساطة، وبالتالي تقليل تكلفة المنتجات والخدمات المالية، ومع ذلك ، يمكن أن تواجه العملة الرقمية للبنك المركزي نفس العقبات المحتملة التي تواجه حلول التكنولوجيا المالية الأخرى، مثل محدودية وثائق الهوية والوعي المالي، وعدم الثقة في المؤسسات المالية ، وانخفاض الثروة وارتفاع نسبة النشاط غير الرسمي، والاعتماد على النقد.

4.5 مخاطر العملات الرقمية للبنوك المركزية

تنطوي العملات الرقمية للبنوك المركزية أيضًا على مخاطر يصعب تقاديرها ، ويمكن أن تؤدي العملات الرقمية للبنوك المركزية إلى مخاطر على الاستقرار المالي، وتحديات خصوصية البيانات والقانونية، والنزاهة المالية ، والمخاطر الإلكترونية، والمخاطر التشغيلية على البنك المركزي.

VI. خاتمة

لم يتعافى الاقتصاد الجزائري بالكامل بعد من جائحة كوفيد-19 عندما تأثر بتداعيات حرب روسيا في أوكرانيا والجفاف المتكرر. أدت هذه الصدمات إلى تفاقم التضخم، بينما ساهمت أسعار النفط العالمية المرتفعة أيضًا في زيادة إيرادات الحكومة والصادرات.

الاقتصاد الجزائري سجل نمواً قوياً في عام 2023، وظل الوضع الخارجي قوياً، مع وجود فائض في الحساب الجاري للعام الثاني على التوالي ومزيد من تراكم الاحتياطيات الدولية، ولكن لا يزال التضخم مرتفعاً وقد يصبح دائمًا.

تهدف ميزانيات 2023-2024 إلى دعم القدرة الشرائية للأسر ولكنها تخاطر باستنزاف الاحتياطيات التي تحمي الميزانية من تقلبات الإيرادات.

تقدّم الإصلاحات الهيكلية مع سن قانون النقد والمصارف وتنفيذ ميزانية البرامج وقانون الاستثمار 2022. ومن شأن الاستثمار في الرقمنة تعزيز الحكومة والشفافية والحد من مخاطر الفساد وتحسين تقديم الخدمات.

على الرغم من التحديات الاقتصادية المستمرة، حقق الاقتصاد الجزائري بعض المكاسب في عام 2023. ومع ذلك، فإن الحفاظ على رخم التعافي يتطلب معالجة التضخم المرتفع وتنفيذ إصلاحات هيكلية لتعزيز النمو المستدام وتنويع الاقتصاد.

يلعب الشمول المالي دوراً حيوياً في التنمية الاقتصادية، وقد ثبت أن التنمية المالية تعزز النمو الاقتصادي وتعزز نمو الإنتاجية وتراكم رأس المال، كما ثبت أن الشمول المالي يقلل من عدم المساواة في توزيع الدخل من خلال زيادة عرض الخدمات المالية للأسر ذات الدخل المنخفض والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فزيادة الشمول المالي ترتبط بانخفاض عدم المساواة في الدخل، شريطة أن تكون جودة التنظيم والإشراف عالية، يمكن متابعة الشمول والاستقرار الماليين في وقت واحد. عزم الجزائر تفعيل الشمول المالي كانت واضحة في القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23 الشمول المالي والتمويل الرقمي، حيث تنص المادة 36 من هذا القانون على أن البنك المركزي يتخذ تدابير لتسهيل تقديم الخدمات المالية لتعزيز الشمول المالي، بما في ذلك من خلال نشر وسائل الدفع مثل النقود والتأكيد من أن فروع المؤسسات المالية تغطي البلد بأكمله.

References

- ❖ Alawode, A., & Mohammed, A. (2008). What is financial stability. (1).
- ❖ Allen, W., & Geoffrey, W. (2006). Defining and achieving financial stability. *Journal of financial stability*, 2(2), pp. 152-172.
- ❖ Central Bank of Malaysia. (2011). *The Financial stability and payment system report (2011) of the Bank Negara Malaysia*. Kuala Lumpur.
- ❖ Davies , P. (no date of publication). Sources of Instability in Financial Systems. Brunel University West London. Retrieved from <http://ephilipdavis.com/imf%202003-1.pdf>
- ❖ European Central Bank. (2012). *Financial Stability Review*. European Central Bank.
- ❖ Ferguson, R. (2003). —Should financial stability be an explicit bank objective? in Monetary Stability, Financial Stability and the Business Cycle: Five Views. *BIS Paper*(18), pp. 7-15.
- ❖ foot, m. (2003). What is financial stability and How do we get it?!. *The Roy Bridge Memorial Lecture, Financial Services Authority*, 3.
- ❖ Herrera, J., & Carlos , E. (2022). Macroeconomic stability: an international comparison with a panel var model. *Foro de Investigadores de Bancos Centrales del Consejo Monetario Centroamericano*(16).
- ❖ IMF, International Monetary Fund. (2021, may 28). 2021 Financial Sector Assessment Program Review—Towards A More Stable And Sustainable Financial System. *Policy Paper No. 2021/040* . International Monetary Fund. Retrieved april 25, 2024, from <https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2021/05/28/2021-Financial-Sector-Assessment-Program-Review-Towards-A-More-Stable-And-Sustainable-460517>
- ❖ IMF, International Monetary fund. (2024, april 25). Financial Sector Assessment Program (FSAP). Washington,. Retrieved from <https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/financial-sector-assessment-program-FSAP>
- ❖ IMF. (10 June 2014). *Algeria: Financial System Stability Assessment*. Washington,: IMF. Retrieved april 25, 2024, from <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2016/12/31/Algeria-Financial-System-Stability-Assessment-41624>
- ❖ IMF. (17 May,2004). *Algeria: Financial System Stability Assessment, including Reports on the Observance of Standards and Codes on the following topics: Monetary and Financial Policy Transparency and Banking Supervision*. Washington: International Monetary Fund. Retrieved april 25, 2024, from <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2016/12/30/Algeria-Financial-System-Stability-Assessment-including-Reports-on-the-Observance-of-17401>
- ❖ IMF. (April 12, 2024). *Algeria: 2023 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Algeria*. Washington: INTERNATIONAL MONETARY FUND. Retrieved April 25, 2024, from <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2024/04/12/Algeria-2023-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-547687>
- ❖ Schinasi, G. (2005). "6 A Framework for Financial Stability". In *Safeguarding Financial Stability*. washington : International Monetary Fund. Retrieved from <https://doi.org/10.5089/9781589064409.071.ch006>

البنك المركزي. (21 يونيو, 2023). القانون النقدي و المصرفى رقم 23 - 09 .

الشمول المالي : شرط لتعزيز الاستقرار المالي في الجزائر

| ملخص التقرير Summary | تقارير الخبراء/ مشاورات المادة الرابعة Article IV Consultation Staff Report |
|--|--|
| Algeria: Staff Report for the 2001 Article IV Consultation and Post-Program Monitoring Discussion Publication Date: September 19, 2001 Series: Country Report No. 2001/162 | منذ بداية برنامج التعديل والإصلاح المدعوم من صندوق النقد الدولي، أحرزت الجزائر تقدماً كبيراً نحو استعادة الاستقرار الاقتصادي العام ونفذت مجموعة من الإصلاحات الهيكلية. كما ساهمت أسعار الهيدروكربونات العالمية في تحسين الموقف المالي. ولقد أدى الموقف المالي الرشيد إلى تعزيز المدفوعات وترامك كبير للموارد. وع ذلك يجب على السلطات تعزيز التفافها وتعزيز الجهد لتحسين الحكومة. |
| Algeria: Staff Report for the 2002 Article IV Consultation Publication Date: March 12, 2003 Series: Country Report No. 2003/068 | تسلط استشارة المادة الرابعة من عام 2002 الضوء على أن الرصيد المالي العام للجزائر تراجع في عام 2001 وفي النصف الأول من عام 2002. وبعكس هذا التدهور في المقام الأول ارتفاع الإنفاق وانخفاض إيرادات الهيدروكربون نتيجة لانخفاض الكبيات والأسعار. وقد تراجع الرصيد الكلي من فانض بلغ 9.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 إلى فانض بنسبة 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001، وصولاً إلى عجز في النصف الأول من عام 2002. وفيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية، تم تحقيق تقدم في مجالين: التحرير الاقتصادي والشخصية / إعادة هيكلة القطاع العام. |
| Algeria: Staff Report for the 2002 Article IV Consultation Publication Date: February 10, 2004 Series: Country Report No. 2004/033 | مكن الأداء القوي لصادرات الهيدروكربون في الجزائر من تعزيز موقعها الخارجي وتسجيل فانض في الميزانية. حيث يتنبأ المدراء التنفيذيون على الحكومة على التحسن الشامل في المؤشرات الاقتصادية الكبرى. قامت الحكومة بتخفيف الموقف المالي، ونحوت هذه الاستراتيجية في دعم النمو على المدى القصير. وبشكل الارتفاع الحاد في الانتمان الممنوح للاقتصاد قلماً. يجب على الجزائر إعادة إطلاق جهودها في الإصلاح الهيكلية والمؤسسي لوضع الاقتصاد على مسار مستدام نحو نمو أعلى، وبطالة أقل، وتحسين الظروف الاجتماعية، وتقليل الفقر. |
| Algeria: Staff Report for the 2004 Article IV Consultation Publication Date: February 15, 2005 Series: Country Report No. 2005/050 | تقارير استشارة المادة الرابعة للجزائر لعام 2004 تشير إلى أن التوسع المالي ساهم في خلق فرص عمل، ولكن البطالة لا تزال مرتفعة. إضافة إلى ضعف القدرة المالية للقطاع العام بسبب تقلبات أسعار النفط. ساهمت السياسة النقدية في الحفاظ على التضخم تحت السيطرة وإدارة الدخل الخارجي الكبير المتذبذب من صادرات الهيدروكربون بشكل صحيح، والتي تعتبر المفتاح لتحسين توقعات نمو القطاع الخاص وخلق فرص العمل. ومن المتوقع أن تقوم التعديلات المالية المخطط لها من قبل الحكومة بتخفيف الاعتماد الأساسي على قطاع المحروقات وتعزيز التنويع الاقتصادي. |
| Algeria: 2005 Article IV Consultation—Staff Report; Staff Statement; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Algeria Publication Date: March 9, 2006 Series: Country Report No. 2006/093 | تسلط استشارة المادة الرابعة لعام 2005 الضوء على استمرار استفادة الاقتصاد الجزائري من إيرادات الهيدروكربون الوفيرة والمترابدة. من المتوقع أن يستمر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة تقارب 5% في عام 2005، بقيادة زيادة الإنتاج في قطاع الهيدروكربون والنشاط المستدام في قطاعي البناء والخدمات. رحب المدراء التنفيذيون بعزم السلطات على الحفاظ على الاستدامة المالية على المدى الطويل. وشددوا على أهمية إعداد توقعات ميزانية متوازنة الأجل شاملة، وتقييد زيادات الأجور الحقيقة بزيادات في الإنتاجية في القطاع غير الهيدروكربوني. |
| Algeria: 2006 Article IV Consultation—Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Algeria. Publication Date: February 22, 2007 Series: Country Report No. 2007/072 | تعتبر التحديات الرئيسية التي تواجه الجزائر هي تحقيق نمو مستدام وتقليل البطالة، مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي العام. حيث تسلط استشارة المادة الرابعة لعام 2006 الضوء على أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر انخفض مؤقتاً إلى حوالي 3% في عام 2006، بسبب الانخفاض في إنتاج الهيدروكربون لأسباب تقنية بشكل رئيسي. وبقي التضخم منخفضاً حتى منتصف العام ولكنه بدأ يتزايد. ظلت السياسة النقدية حذرة، وفقاً لهدف السلطات في السيطرة على التضخم. ووصل بنك الجزائر استيعاب معظم السيولة الزائدة في النظام المصرفي من خلال عروض المزادات للودائع في عام 2006. |
| Algeria: 2007 Article IV Consultation: Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Algeria Publication Date: March 17, 2008 Series: Country Report No. 2008/103 | تعزز المركز الخارجي للجزائر، مع الأداء الاقتصادي المشجع للجزائر في السنوات الأخيرة ، والذي يعكس الإصلاحات الموجهة نحو السوق والسياسات الاقتصادية الكلية الحكمة في بيئة خارجية مواتية. تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه الجزائر في ضمان استدامة ارتفاع الإناتجية والنمو غير المرتبط بالمحروقات ، وكذلك خفض معدل البطالة الذي لا يزال مرتفعاً. وفي هذا السياق ، رحب المديرون التنفيذيون بالزيادة الأخيرة في معدل الاحتياطي الإلزامي. وتساهم الخطوات التدريجية لخفض الإغفاءات وتحسين تصميم ضريبة القيمة المضافة وإلغاء ضريبة الإيرادات بشكل كبير في تحسين مناخ الأعمال. |

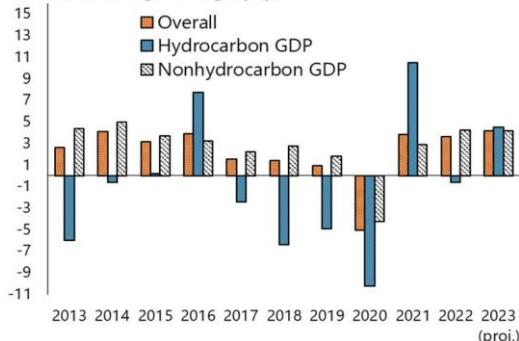
| | |
|--|---|
| <p>Algeria: 2008 Article IV Consultation: Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Algeria</p> <p>Publication Date: April 2, 2009</p> <p>Series: Country Report No. 2009/108</p> | <p>حققت الجزائر سنوات عديدة أداءً اقتصادياً قوياً ، لكنها لا تزال تواجه تحديات مهمة. يسلط استشارة المادة الرابعة لعام 2008 الضوء على استمرار الأداء الاقتصادي للجزائر بشكل إيجابي نسبياً في عام 2008. وتنظر التوقعات مشجعة على الرغم من صعوبة البيئة الدولية. رحب المديرون التنفيذيون بالأداء الاقتصادي القوي للجزائر في السنوات الأخيرة ، مع تحقيق نمو قوي في القطاعات غير المرتبطة بالمحروقات وانخفاض معدلات التضخم. كما أشادوا بالسلطات على موقفها السياسي السليم الذي يعزز تراكم احتياطيات خارجية كبيرة وموارد في صندوق ضبط الإيرادات.</p> |
| <p>Algeria: 2009 Article IV Consultation: Staff Report; and Public Information Notice</p> <p>Publication Date: March 2, 2010</p> <p>Series: Country Report No. 2010/057</p> | <p>القرير يستعرض مشاورات المادة الرابعة مع الجزائر حول التطورات والسياسات الاقتصادية. شهدت الجزائر سنوات عديدة أداءً اقتصادياً قوياً مدفوعاً بالإفاق العام ، لكنها لا تزال تواجه تحديات مهمة. يعتمد النمو غير المرتبط بالمحروقات (خارج النفط والغاز) وخلق فرص العمل إلى حد كبير على الإنفاق العام ، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى تحرير الإصلاحات الهيكلية للتوجيه بالقطاع الخاص التناصفي والموجه نحو التصدير بالظهور. رحب المديرون التنفيذيون بالأداء الاقتصادي القوي للجزائر في السنوات الأخيرة ، مع تحقيق نمو قوي في القطاعات غير المرتبطة بالمحروقات وانخفاض معدلات التضخم.</p> |
| <p>Algeria: 2010 Article IV Consultation- Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Algeria</p> <p>Publication Date: February 3, 2011</p> <p>Series: Country Report No. 2011/039</p> | <p>على الرغم من تأثيرات الأزمة الدولية ، تجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير المرتبط بالمحروقات (خارج النفط والغاز) في عام 2009 متوسط 6٪. يُرحب بالأداء الاقتصادي الجيد للجزائر الذي تدعمه السياسات المالية والنقدية الحكيمية للسلطات والبيئة الخارجية المواتية. يتم تشجيع سياسة السلطات في الحفاظ على سعر الصرف الفعلي الحقيقي بالقرب من التوازن ، وهو ما يتماشى مع الاستقرارخارجي. إن احتواء الإنفاق الحكومي سيساهم في الحد من ضغوطات ارتفاع سعر الصرف الحقيقي والآثار المحتملة لمرض الهولندي.</p> |
| <p>Algeria: 2011 Article IV Consultation: Staff Report; Public Information Notice</p> <p>Publication Date: January 31, 2012</p> <p>Series: Country Report No. 2012/020</p> | <p>وضع تقرير المادة الرابعة لعام 2011 أنه على الرغم من عدم اليقين الذي يحيط ببيئة الاقتصاد غير المرتبط بالمحروقات (خارج النفط والغاز) في عام 2010 نسبياً. بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3٪. رحب المديرون التنفيذيون بالأداء الاقتصادي الجيد للجزائر بشكل عام في السنوات الأخيرة وسط بيئة اقتصادية دولية صعبة. ومع ذلك ، أشاروا إلى استمرار وجود تحديات كبيرة ، وشجعوا السلطات على تجديد مجهودها للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي ، وإعادة ضبط المالية العامة ، وتنويع الاقتصاد بالقطاع الخاص</p> |
| <p>Algeria: Staff Report for the 2013 Article IV Consultation</p> <p>Publication Date: February 4, 2014</p> <p>Series: Country Report No. 2014/032</p> | <p>انخفاض التضخم في عام 2013 ولكن هناك حاجة إلى معالجة نقاط الضعف المالية الكلية والمالية الموجودة والناشئة. بعد أن وصل التضخم إلى أعلى مستوى له في 15 عاماً في عام 2012 ، فإنه يعود إلى نطاق هدف البنك المركزي بفضل السياسة النقدية الأكثر تشدداً. ومع ذلك ، فإن الارتفاع الأخير في الائتمان والزيادة الجديدة في أجور القطاع العام تستدعي الحذر المستمر بشأن استقرار الأسعار. بالإضافة إلى ذلك ، فإن ضعف الاقتصاد تجاه التطورات في قطاع المحروقات يزداد سوءاً. يؤدي انخفاض إنتاج المحروقات وارتفاع الاستهلاك المحلي إلى الضغط على أحجام الصادرات ، مما يفاقم المخاطر طويلة الأجل لأنخفاض أسعار النفط. ستحتاج مجموعة السياسات إلى التركيز على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على الإيرادات المالية.</p> |
| | <p>على الرغم من جهود التعزيز المستمرة ، فإن السياسة المالية ليست على مسار مستدام. والعجز أعلى بكثير من مستوى المستدام على المدى الطويل ، مما يعني مدخلات عامة صافية سلبية على المدى الطويل. وفي الوقت نفسه ، فإن السياسات الرامية إلى تطوير قطاع المحروقات - بهدف إطالة عمر الاحتياطيات الحالية والحفاظ على الإيرادات المالية - ستساعد في تحقيق إطالة مدار المالية.</p> <p>هناك حاجة إلى إصلاحات هيكلية واسعة النطاق لتنويع النمو غير المرتبط بالمحروقات والحد من البطالة. هناك حاجة إلى إجراءات لتحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي وتحسين تكامل الجزائر في الاقتصاد العالمي. يجب الحفاظ على الاستثمار العام وتعزيز كفاءته. بعد القطاع المالي عنصراً أساسياً لتنمية الاقتصاد. هناك حاجة إلى إجراءات لدعم الائتمان للقطاع الخاص ، وتحفيز أسواق رأس المال ، وضمان امتثال الإطار المالي لمتطلبات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. أخيراً ، يحتاج سوق العمل إلى أن يكون أكثر شمولاً للشباب والنساء الذين يعانون البطالة.</p> |

| | |
|---|--|
| <p>Algeria: Staff Report for the 2014 Article IV Consultation Publication Date: December 11, 2014 Series: Country Report No. 2014/341</p> | <p>استشارة المادة الرابعة لعام 2014 تلقي الضوء على الأوضاع الاقتصادية في الجزائر بيرز تقرير المادة الرابعة لعام 2014 تحسن الشاطئ الاقتصادي في الجزائر خلال عام 2014، حيث من المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 4%. بعد أن حقق نمواً بنسبة 2.8% في عام 2013. ومن المتوقع أن يتبع قطاع المحروقات (النفط والغاز) لأول مرة منذ ثمان سنوات، بينما يظل النمو غير المرتبط بالمحروقات داعماً للانتعاش.</p> <p>انخفض التضخم بشكل حاد ليصل إلى 2.1%， ويعود ذلك جزئياً إلى السياسة النقدية الأكثر تشديداً. ومن المتوقع أن يتسع العجز المالي إلى أكثر من 7% بسبب انخفاض إيرادات المحروقات والزيادة الحادة في الإنفاق الرأسمالي واستمرار ارتفاع الإنفاق الجاري. ومن المتوقع أن تتحسن المدخرات المالية للعام الثاني على التوالي.</p> |
| <p>Algeria: 2016 Article IV Consultation-Press Release and Staff Report Publication Date: May 18, 2016 Series: Country Report No. 2016/127</p> | <p>تم الحفاظ على النمو في عام 2015 في حين ارتفعت معدلات التضخم وبلغ عجز الميزانية مستوى قياسياً عالياً في عام 2015 بسبب انهيار إيرادات قطاع المحروقات وتوسيع السياسة المالية الكبيرة.</p> <p>بعد عام 2016، تتوقف التوقعات على قوة الاستجابة السياسية لصدمة أسعار النفط. ويشير انخفاض أسعار النفط إلى الحاجة الملحة لإعادة تشكيل نمو الجزائر. تحتاج الجزائر إلى القيام بتوطين طموح ومستمر مع مجموعة حاسمة من الإصلاحات الهيكلية لتنويع اقتصادها وتعزيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص وخلق فرص العمل.</p> |
| <p>Algeria: 2017 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Algeria Publication Date: June 1, 2017 Series: Country Report No. 2017/141</p> | <p>بيرز تقرير المادة الرابعة لعام 2017 التحديات المستمرة التي تواجهها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار النفط. أظهر النشاط الاقتصادي العام مردنة نسبية، لكن نمو القطاعات غير المرتبطة بالمحروقات تباطأ إلى 2.9% في عام 2016، ويرجع ذلك جزئياً إلى آثار تحفيضات الإنفاق. ارتفع التضخم من 4.8% في عام 2015 إلى 6.4% في عام 2016 ووصل إلى 7.7% على أساس سنوي في فبراير 2017. وبلغ معدل البطالة 10.5% في سبتمبر 2016 ولا يزال مرتفعاً بشكل خاص بين الشباب (26.7%) والنساء (20.0%).</p> <p>على الرغم من التعزيز المالي في عام 2016، ظلت عجزات المالية العامة والحساب الجاري كبيرة، وزاد الدين العام، ويعكس ذلك جزئياً تحمل الحكومة لدion مضمونة من قلتها. ورغم أن الاحتياطيات الدولية لا تزال وفيرة، إلا أنها انخفضت بسرعة</p> |
| <p>Algeria: 2018 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Algeria Publication Date: June 13, 2018 Series: Country Report No. 2018/168</p> | <p>يسلط تقرير المادة الرابعة لعام 2018 الضوء على التحديات المهمة التي لا تزال تواجهها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار النفط قبل أربع سنوات. على الرغم من التعزيز المالي الكبير الذي حدث في عام 2017 ، لا يزال عجز الميزانية العامة والحساب الجاري كبيرين. تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل حاد ، مدعوماً بشكل رئيسي بانكماش إنتاج المحروقات (النفط والغاز) ، على الرغم من استقرار نمو القطاعات غير المرتبطة بالمحروقات. ارتفع معدل البطالة إلى 11.7% في سبتمبر 2017 من 10.5% في سبتمبر 2016 ، ولا يزال مرتفعاً بشكل خاص بين الشباب والنساء. وانخفض متوسط التضخم من 6.4% في عام 2016 إلى 5.6% بسبب تباطؤ التضخم في السلع المصنعة والخدمات ، وبلغ 3.4% على أساس سنوي في أبريل 2018.</p> |
| <p>Algeria: 2021 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report; and Statement by the Executive Director for Algeria Publication Date: December 2, 2021 Series: Country Report No. 2021/253</p> | <p>القت جائحة كوفيد-19 المتزامنة وصدمة أسعار النفط في عام 2020 بعده تغيل على الاقتصاد الجزائري والسكان. ساعدت استجابة السلطات في التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة. ومع ذلك ، أدت الأزمة إلى تفاقم نقاط ضعف الاقتصاد الجزائري ، مما جعل الحاجة ملحة أكثر لـ نمو وذج نـ وـ جـ دـ أـ كـ رـ شـ مـ وـ اـ سـ تـ دـ مـةـ.</p> <p>هـنـاـكـ اـنـتـعـاشـ جـاـرـ فيـ عـاـمـ 2021ـ ،ـ لـكـنـ التـوـقـعـاتـ لاـ تـزـالـ صـعـبـةـ.ـ فـيـ حـيـنـ أـنـ الـاـرـتـاقـعـ الـأـخـرـ فيـ أـسـعـارـ الـنـفـطـ مـنـ شـائـهـ أـنـ يـدـعـ الـاـنـتـعـاشـ وـيـسـهـلـ قـيـودـ التـوـيـلـ الـفـوـرـيـ ،ـ فـيـ مـعـالـجـةـ التـحـديـاتـ الـهـيـكـلـيـةـ.</p> <p>طـوـلـيـةـ الـأـمـ مـيـسـاـدـ فـيـ تـعـقـيـدـ إـمـكـانـاتـ النـمـوـ الـمـهـلـةـ فـيـ الـجـاـزـاـرـ لـصـالـحـ سـكـانـهـ.</p> |
| <p>Algeria: 2022 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report Publication Date: February 2, 2023 Series: Country Report No. 2023/068</p> | <p>من المتوقع تحقيق فائض مالي وخارجي في عام 2022 لأول مرة منذ سنوات وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية. وعلى الرغم من ذلك، تباطأ التضخم في الجزائر، كما هو الحال في أماكن أخرى، وأصبح تحدياً ملحاً للسياسة النقدية. ظلت السياسة النقدية تيسيرية، بينما ارتفع سعر الدينار الجزائري في النصف الثاني من عام 2022.</p> <p>حققت السلطات تقدماً تدريجياً في جدول أعمال الإصلاح الهيكلي من خلال سن قانون جديد بشأن الاستثمار، وتجهيز الجهود لتسريع الرقمنة، وإبراز تقدماً كبيراً في إصلاحات الضرائب وإدارة المالية العامة، ومراجعة مناقبة لقانون البنك المركزي.</p> |
| <p>Algeria: 2023 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Algeria Publication Date: April 12, 2024 Series: Country Report No. 2024/088</p> | <p>لم يتعافى الاقتصاد الجزائري بالكامل بعد من جائحة كوفيد-19 عندما تأثر بتداعيات حرب روسيا في أوكرانيا والجفاف المتكرر. أدت هذه الصدمات إلى تفاقم التضخم، بينما ساهمت أسعار النفط العالمية المرتفعة أيضاً في زيادة إيرادات الحكومة والصادرات.</p> <p>من المحتمل أن يكون الاقتصاد الجزائري قد سجل نمواً قوياً في عام 2023 ، وظل الوضع الخارجي قوياً ، مع وجود فائض في الحساب الجاري للعام الثاني على التوالي وزيادة تراكم الاحتياطيات الدولية. لا يزال التضخم مرتفعاً ويتقدماً ببطء في دامياً.</p> <p>تهدف ميزانيات 2023-2024 إلى دعم القدرة الشرائية للأسر ولكنها تخاطر باستنزاف الاحتياطات التي تحصل على الميزانية من تقدماً تقيبات الإيداريات.</p> <p>تنعم الإصلاحات الهيكيلية مع سن قانون النقد والمصارف وتتفيد ميزانية البرامج وقانون الاستثمار 2022. ومن شأن الاستثمار في الرقمنة تعزيز الحكومة والشراكة والحد من مخاطر الفساد وتحسين ديم الخدمات.</p> <p>على الرغم من التحديات الاقتصادية المستمرة، حقق الاقتصاد الجزائري بعض المكاسب في عام 2023. ومع ذلك، فإن الحفاظ على رخم التعافي يتطلب معالجة التضخم المرتفع وتتفيد إصلاحات هيكيلية لتعزيز النمو المستدام وتنويع الاقتصاد.</p> |

الملحق 2: بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية

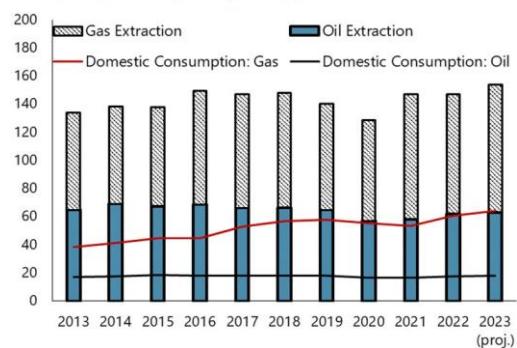
كان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قوياً في فترة ما بعد كوفيد-19، مع انتعاش في إنتاج المحروقات في عام 2023.

Real Growth Rate
(Percentage Change, yoy)

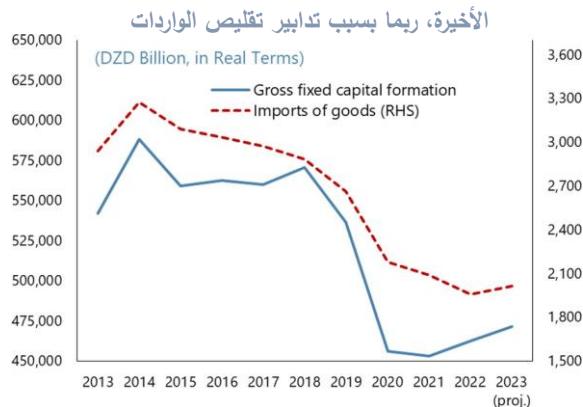


ارتفع إنتاج الغاز بعد ركود كوفيد، وجذبه جزئياً استهلاك محلي أقوى

(Million of Tons, Oil Equivalent)

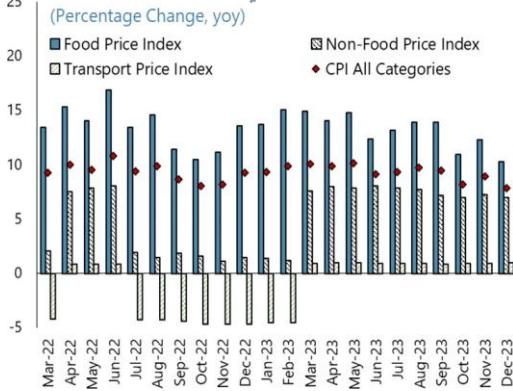


أصبحت العلاقة بين الاستثمار والواردات أكثر هشاشة في السنوات الأخيرة، ربما بسبب تدابير تقدير الواردات



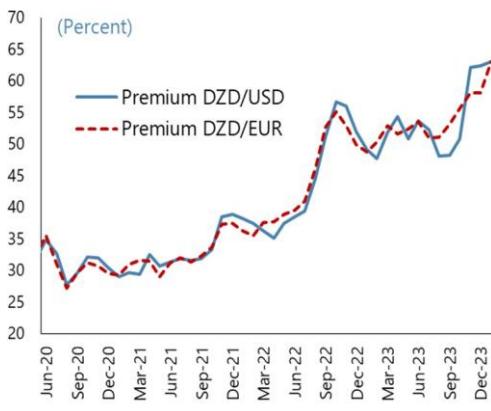
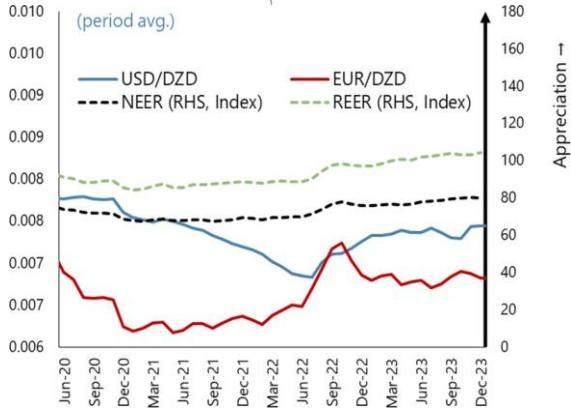
كان التضخم مرتفعاً، مدفوعاً بأسعار المواد الغذائية، وغير

الغذائية



اتسعت تسغيرة سعر الصرف الموازية، لتصل إلى حوالي 62.5 في المائة في ديسمبر 2023

سمح البنك المركزي بارتفاع سعر الدولار الأمريكي/الدينار منتصف عام 2022



Note: Premium = $100 * (\text{parallel rate}/\text{official rate} - 1)$

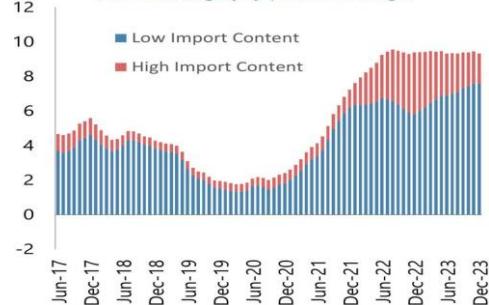
Sources: Algerian Authorities and IMF staff estimates; parallel exchange rate premia: <https://devisesquare.com/#EUR>.

See: IMF, INTERNATIONAL MONETARY FUND. (April 12, 2024). Algeria: 2023 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Algeria. Washington

الملحق 3: التضخم والسيولة المصرفية وأدوات السياسة النقدية

التضخم : المساهمة من عوامل الاستيراد المرتفعة في التناقض في أواخر عام 2022 .

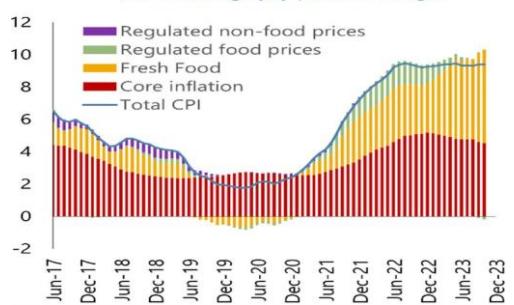
Contributions to Inflation
(12-m average yoy percent change)



التضخم: تساهم أسعار المواد الغذائية الطازجة والتضخم الأساسي بالتساوي

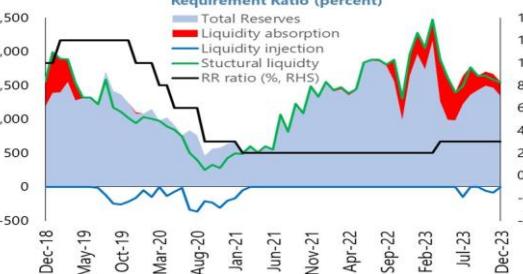
تقريباً في التضخم

Contributions to Inflation
(12-m average yoy percent change)



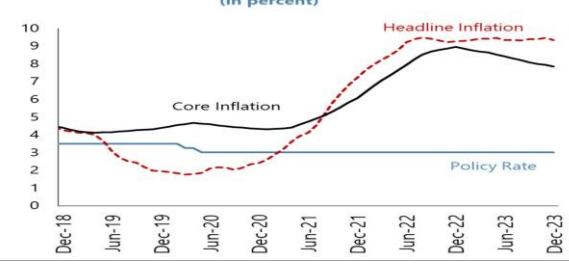
نسبة الاحتياطي المطلوبة منخفضة مع سيولة مصرافية وافرة.

Banking Sector Liquidity (DZD Billion) and Reserve Requirement Ratio (percent)



استقرار سعر الفائدة على الرغم من الزيادة الكبيرة والمستمرة في التضخم.

Inflation Trends and Policy Rate
(in percent)



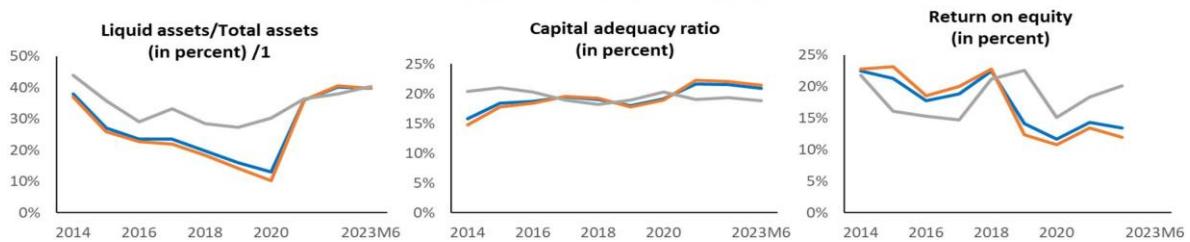
Sources: Algerian Authorities and IMF staff estimates.

See: IMF, INTERNATIONAL MONETARY FUND. (April 12, 2024). Algeria: 2023 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Algeria. Washington

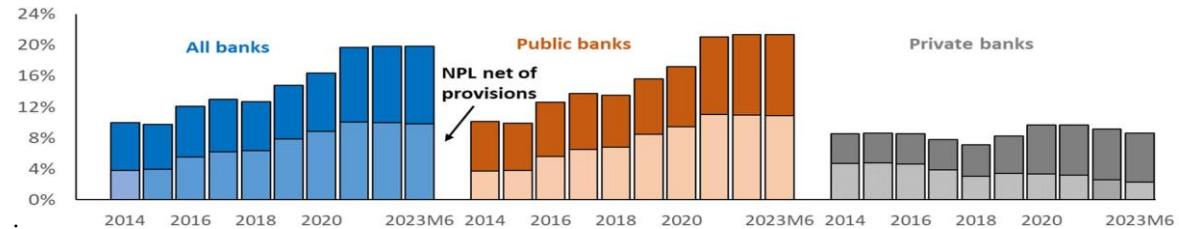
الملحق 4: مؤشرات مختارة لأداء القطاع المالي، 2023/06-2014

يتضمن القطاع المالي بالسيولة والملاعة المالية والقروض المرتفعة ولكن المتعثرة التي تنقل كاهل الميزانيات العمومية وهي أكبر مرتين بالنسبة للبنوك العامة من تلك الموجودة في القطاع الخاص.

All banks Public Private



Non-performing loan (NPL) ratio (in percent) 1/



1/ تأثر نسب السيولة والقروض المتعثرة في عام 2021 ببرنامج إعادة التمويل الخاص (PSR).

Sources: Algerian Authorities and IMF staff estimates

See: IMF, INTERNATIONAL MONETARY FUND. (April 12, 2024). Algeria: 2023 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Algeria. Washington